وزير المواصلات: ديوان المحاسبة جهاز وطني وقد تيقنت أنه ليس من مهماته تصيد الأخطاء

الصبيح: أوقفنا صرف المساعدات النقدية نهائياً ..وربطنا آلياً مع البنوك

وزير المواصلات في حديث مع لاري

■ المضف: بنك الائتمان قام بتخصيص ارض المبنى للمقر الرئيسي في جنوب السرة

.. وزير الصحة مع النصف يتابعان

■ لجأنا الى الاستئجار لمعالجة النقص في المساحات المطلوبة لتغطية هذا التوسع

.. العمر

■ المنتديات لدى البنك ليست بالمهمة الرسمية وتم معالجة هذا الأمر ضمن لائحة التدريب الخاصة

■ أبلغنا النيابة لاتخاذ إجراءات قانونية ضد بعض البنوك بشان اختلاس أموال عامة من الحساب الجاري للأئتمان

1,326,720,000 دينار عن السنة المالية 2014/2013 رغم عدم قيامها بسداد المبالغ المستحقة عن سنوات سابقة عليها للوزارة والبالغة 7,393,476,000 دينار.

والوزارة لا تملك سلطة قطع المياه وذلك لكون العقد المنظم للعلاقة بين الوزارة وتلك الشركة اضحى محلا للنزاع القضائي وماذا سيكون الوضع في ظل الحكم الصادر (قضت المحكمة بعدم اختصاصها نوعيا واحالتها الى المحكمة الكلية) حال اتخذت الوزارة في هذا الصدد اي اجراء يحملها مغبة التعويض عن الاضرار الناتجة عما يلحق بالمزارع التي لن يتم تزويدها بالمياه».

و لو تم الاخذ برأي ديوان المحاسبة وتم قطع المياه عن هذه الشركة فانه بالتاكيد سيتكبد المال العام خسائر»والوزارة لن تقوم بمنع ضخ المياه انتظارا لما يسفر عنه حكم القضاء النهائي.

وعن الملاحظة الثانية بشان عدم فرض غرامة التاخير المستحقة على بعض المقاولين والمتعهدين المترتبة على اخلالهم بتنفيذ التزاماتهم التعاقدية والبالغ جملتها 37,436,675 دينار بالمخالفة للمادة رقم 47/1 من الشروط الحقوقية للعقود ،فان للوزارة الحق في تاجيل غرامة التاخير على العقود اذا ما رات مصلحة في ذلك وفق ما جاء في راي ادارة الفتوى والتشريع بكتابين في عامي 2011 و2012.

وبناء على ملاحظة ديوان المحاسبة في هذا الشان فقد تم تعديل الشروط الخاصة للوزارة بما يتماشى مع كتب ادارة الفتوى والتشريع باضافة احقية المقاول في طلب تاجيل تطبيق الغرامة وفق الضمانات التي تحددها الوزارة مبينا ان سياسة وزارة الاشغال تتوافق مع فتاوى ادارة الفتوى والتشريع في هذا الشان.

وعن ملاحظة انسحاب المناقص الاول في مناقصة انشاء وانجاز وصيانة خط رئيسي للصرف من دوار الامم الى تقاطع معسكرات كافلمة على طريق الجهراء وانتهاء مدة العطاء (90) يوما وتاخر الوزارة في دراسة العطاءات المقبولة وتقديم توصياتها ،فكل الاجراءات التي تم اتخاذها في المناقصة المذكورة جاءت وفقا لاحكام القانون .

والوزارة لم تتاخر في دراسة العطاءات المقبولة وان اللجنة الفنية المشكلة لدراسة العطاءات قامت بتطبيق احكام قانون لجنة المناقصات المركزية في هذا الصدد حيث حدد القانون شهرا للدراسة .

واللجنة الفنية قامت باستيضاح بعض النقاط من المناقص الفائز بالمركز الاول والذي كان يتاخر في الرد على استفسارات اللجنة والتي كان لابد عليه من الرد على هذه النقاط لاستيفاء كل الجوانب التعاقدية كما انتهت لجنة المناقصات بكتابها المؤرخ في مارس 2011 بالموافقة على الترسية على ثاني اقل الاسعار فضلا عن قيام الوزارة بالحصول على موافقة الرقابة المسبقة بديوان المحاسبة على الاجراءات التي اتخذتها بشان المناقصة المذكورة.

وبخصوص ملاحظة الديوان بشان قيام وزارة الكهرباء بتخفيض الديون المستحقة لها على المنتفعين بخدماتها بمبالغ تفوق ما تم تحصيله فعلا من المستهلكين خلال السنة المالية 2013-2014 بلغت جملتها مبلغ 129,943,620,093 دينار دون وجود سند قانوني ، فانه تم عقد اجتماع مع ممثلي ديوان المحاسبة وممثلي الوزارة في هذا الشان حيث ان الوزارة قامت باستبعاد مبالغ من الحساب الختامي لفهمها بان المبالغ المقسطة والدعوى القضائية تستحق في فترات لاحقة وبالتالي لم تدرج من ضمن ذلك.

والوزارة اوضحت لممثلي الديوان انه يجب على الوزارة اثبات المبالغ في سجلاتها بما فيها المبالغ التي تستحق في فترات لاحقة وبيانها في الحساب الختامي مشيرا الى انه تم الاتفاق على ذلك وعلى ان يقوم ممثلو الديوان بمراجعة البيانات المالية والتاكد من صحتها واثباتها بقيود محاسبية توضح استحقاقها.

قال وزير الصحة العبيدي انه حرصا على المال العام قامت الوزارة بالغاء عقد مع جامعة دولية بقيمة 100 مليون دينار بعدما تبين عدم جدية الجامعة.

واضاف الوزير العبيدي خلال رده في جلسة مجلس الامة اليوم على البند المتعلق بردود الحكومة على ملاحظات ديوان المحاسبة إنه فيما يتعلق بملاحظة الديوان حول سداد الدفعة الثانية بمبلغ 7,987,500,000 دولار لاحدى الجامعات عن اتفاقية نقل الخبرة والخدمات الاكلينيكية لمستشفيات الكويت دون التحقق من وفاء الجامعة بالتزاماتها التعاقدية فإن العقد أبرم في شهر ديسمبر عام 2011 وبقيمة 355,000,000 دولار لادارة خمسة مستشفيات.

واضاف انه تبين للوزارة عدم جدية الطرف الثاني للاداء وانه حفاظا على المال العالم تم الغاء الاتفاقية قبل انتهاء السنة الاولى من العقد بناء على البندين 4 و 2 اللذين ينصان على انه يجوز لاي من طرفي العقد خلال السنة التشغيلية الاولى أن يقرر حسب تقديره الوحيد والمطلق ولاي اسباب او بدون اسباب انهاء هذه الاتفاقية.

وأوضح ان الوزارة تقوم بخصم جميع المخالفات او اي تقصير بالانجاز لاي عقد او اتفاق يتم ابرامه مع الطرف الاخر عند التسوية النهائية اضافة الى عدم الافراج عن الكفالة البنكية للعقد والخصم منها بناء على ملاحظة المخالفات الصادرة من الطرف الاخر.

وذكر انه تم تشكيل لجنة بقرار اداري رقم 3446 لسنة 2012 بشان تسوية مستحقات الجامعة للوقوف على مدى وفائها لالتزاماتها التعاقدية منذ بداية سريان الاتفاقية مبينا أن اللجنة اوصت بصرف المستحقات بناء على حجم الانجاز الذي تم.

وفيما يتعلق بتعاقد الوزارة على توريد اجهزة ومعدات طبية بلغ إجمالي ما أمكن حصره منها 696,723,000 دينار لعدد 20 جهازا بناء على طلب مجالس الاقسام التخصصية بالمستشفيات المختلفة دون تجهيز مواقع تركيب تلك الاجهزة ما أدى الى بقائها بمخازن الوزارة افاد بانه تم تسلم عدد 9 أجهزة ويجري عمل اللازم لتسلم باقي الاجهزة وتشغيل العقود بناء على ملاحظات الديوان.

وأكد الوزير العبيدي انه تم اصدار قرار وزاري بتشكيل لجنة لجرد وحصر كل الاجهزة والمعدات الطبية وبيان أسباب عدم استلام هذه الاجهزة ومراجعة وتحديث الدورة المستندية.

أما فيما يتعلق بمشاريع خطة التنمية التي لم يصرف عليها اي مبلغ من الاعتمادات المخصصة لها وهي انشاء مبنى جديد للباطنية بمستشفى الصباح باعتماد 4,1 مليون دينار فاوضح ان هذا المشروع هو توسعة مبنى الباطنية بمنطقة الصباح الطبية التخصصية وتم تغييره الى انشاء وتجهيز مستشفى الصباح الجديد الجاري تنفيذه بالموقع المخصص مقابل الواجهة البحرية بمنطقة الصباح الطبية التخصصية.

وعن ملاحظة الديوان بشان قيام الوزارة باستقدام ما يقارب 650 من الاطباء والفنيين الذين تتم الاستعانة بهم بنظام (لوكيوم – locum) وصرف مستحقات مالية لهم بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 3,058,000 دينار دون قيام الوزارة باعتماد لائحة ادارية ومالية لكيفية استقدام الاطباء والفنيين رد قائلا إنه تم الانتهاء من اعداد اللائحة المالية والادارية الخاصة باستقدام الاطباء والفنيين بنظام (لوكيوم – locum) وتمت مخاطبة ديوان الخدمة المدنية في الثامن من مارس الجاري.

واكد وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل استمرار صرف الحكومة على صيانة مجمع الصوابر السكني مبينا ان عقود الصيانة ستنتهي بمجرد انتهاء الاجراءات الخاصة بنزع الملكية للشقق المتبقية في المجمع.

وقال ابل في رده في جلسة مجلس الامة التكميلية اليوم على البند المتعلق برد الحكومة على ملاحظات ديوان المحاسبة ان الصرف على مجمع الصوابر ما زال مستمرا لعدم اشهار اتحاد الملاك من قبل مالكي الشقق مضيفا ان خدمات المجمع كالتكييف المركزي والمصاعد ومضخات المياه ما زالت مشتركة. وعن ملاحظة الديوان حول صرف المكافاة المالية مقابل الخدمات الممتازة للوظائف القيادية في المؤسسة العامة للرعاية السكنية بالمخالفة لقرار الخدمة المدنية افاد الوزير ابل بان صرف المكافات المالية للوظائف القيادية لا يخضع لتقييم الكفاءة السنوية وذلك طبقا لقرارات مجلس الخدمة المدنية.

واضاف انه فيما يتعلق بصرف المكافاة المالية للقياديين قبل انتهاء السنة الميلادية فقد تم تلافي الملاحظة في السنة الميلادية الحالية.

وعن الملاحظات الواردة على بنك الائتمان الكويتي في تقارير الديوان بشان تحمل البنك مصروفات مالية بلغت 771,484,000 دينار نتيجة استمرار استئجار مكاتب اضافية لاداراته واستئجار دور دون استجلاب عروض اسعار اوضح المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح المضف ان البنك قام بتخصيص ارض المبنى للمقر الرئيسي في جنوب السرة داعيا الجهات المختصة للاسراع بانهاء اجراءات الترخيص والتصميم والتنفيذ.

وذكر المضف ان البنك لجا الى الاستئجار لمعالجة النقص في المساحات المطلوبة لتغطية هذا التوسع من خلال تاجير ادوار في مبان قريبة من المقر الرئيسي الحالي وتم ذلك بعد استجلاب عدة عروض.

وبخصوص ملاحظة ايفاد بعض الموظفين في مهمات رسمية لحضور ورش عمل ومنتديات وصرف مخصصات مهمة رسمية بالرغم من كونها دورات تدريبية بالمخالفة لتعميم ديوان الخدمة افاد ان التعميم المشار اليه نص على منتديات مما ادى الى تفسير المنتديات لدى البنك بالمهمة الرسمية وتم معالجة هذا الامر ضمن لائحة التدريب الخاصة بالبنك.

وعن المخالفة بشان اختلاس اموال عامة من الحساب الجاري لبنك الائتمان الكويتي لدى بعض البنوك بموجب شيكات مزورة بمبلغ 320,000 دينار قال المضف انه تم ابلاغ النيابة العامة لاتخاذ الاجراءات القانونية ضد البنوك ذات الصلة ومن ثم صدرت احكام نهائية لصالح البنك واحقيته في استرداد المبالغ المذكورة وتم تنفيذ هذه الاحكام وادرجت كل المبالغ محل المخالفة بميزانية البنك.(

وتحدث نواب معقبين على ما قاله الوزراء وذكر النائب عبدالله الطريجي :«عرض وزير التجارة عبدالمحسن المدعج لم يكن بالمستوى المطلوب وسيء واستمرار هذه النوعية من الوزراء فيه ظلم لدولة الكويت ..هل يعقل رئيس نقابة يهرب ! امر خطير ما يحدث في الجمارك».

وذكر النائب يوسف الزلزلة:«ما تم اليوم هو انجاز للكويت سيشهد له التاريخ الكويتي وهو تجسيد للمحاسبة الرشيدة التي افتقدت اليها بعض المجالس السابقة .لكن نقول لوزير التجارة قانون حماية المستهلك شيء ضروري ويجب ان ينفذ».

وبين النائب احمد لاري أن«جلسة المجلس اليوم حققت اهدافها لحد كبير وهذا يسجل شي للمجلس ورئيس المجلس ورئيس لجنة الميزانيات ولرئيس ديوان المحاسبة والديوان».

وافاد النائب جمال العمر بأن«تعيينات الترضيات والمحسوبية لا تدير بلدا واذا نطرح الثقة باي وزير راح نبتلش باللي جابهم ..لابد من الانتهاء من قانون تعيين القياديين وهذه ضرورة يجب ان ينجزها مجلس الامة» واشار النائب عبدالله المعيوف إلى ان«المخالفات في تقارير ديوان المحاسبة

ستتكرر لان بعض الوزراء ياتون بربعهم والمحسوبين عليهم،واذا الحكومة جادة

في معالجة ملاحظات تقارير المحاسبة لابد من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب».

جانب آخر من الجلسة

حديث ثنيان